الموروثات الثقافية والمشكلة السكانية

سلسلة أوراق

شباب الجامعات والقضية السكانية

رقم (2)

أولا : ماهية الثقافة ومكوناتها :

تعد الثقافة إرثا اجتماعيا يشمل كل ما نفكر فيه أو نقوم بعمله أو نمتلكه، وهي تراث متراكم على مر العصور ينتقل من جيل إلى آخر، وتعد ضابطاً لسلوك الفرد داخل الجماعة التي ينتمي إليها، وأحيانا ما يقبلها الفرد أو يتحداها، وإذا تحداها استطاع أن يخرج من إسارها إلى أفق أرحب من التفكير في بدائل أخرى.

وبالتالي فالثقافة التي تضم كلا من القيم والعادات والتقاليد والأعراف والأفكار تشكل نسقاً يوجه الفرد في مختلف جوانب حياته، هذه المكونات إما أن تكون دافعاً أو معوقاً رئيسيا أمام أي تغيير يسعى المجتمع إلى تحقيقه.

وتعبر القيمة هي المحصلة الاجتماعية التي يسترشد بها الفرد في سلوكه، وتعد الإطار المرجعي لسلوكه، وتعتمد اتجاهات الفرد على معتقداته التي تمثل بدورها المعيار الشخصي للسلوك.

وتستند العادات على القيم، حيث أنها سلوكيات تعمل وفقاً لما تستحسنه أو تستقبحه هذه القيم، ولهذه العادات قوتها وقدرتها على مقاومة القوانين.

وترتقي الأعراف درجة أعلى في القدرة على التحكم في السلوك، ويحمل التراث الشعبي مخزونا كبيراً من الأمثال والأغاني الشعبية التي تعبر عن القيم والأعراف والتقاليد.

ويتأثر السلوك بقوى اجتماعية وثقافية بالإضافة إلى الإطار النفسي الذي يعيش فيه الفرد، ومن هنا يأتي دور المجتمع في تشكيل دوافع السلوك.
ويشكل التراث الشعبي رافداً هاماً في مكونات الثقافة ومصدراً قوياً للتأثير على الاتجاهات والسلوك، ويتضمن التراث الشعبي الجانب الأدبي

والفني الذي يشمل الأمثال الشعبية و الأغاني وغيرها، كما يشمل الجانب المادي الذي يتمثل في الأدوات، والملابس، والبيوت وغيرها.

ودراسة هذا التراث يلقي الضوء على كيفية التفكير، ومواقع القوة والضعف، وسلبيات وإيجابيات محركات سلوك الأفراد في المجتمع، مع توضيح وتمييز ما هو من الدين كعقيدة إيمانية، وما هو من التراث الشعبي الذي اختلط بالعقيدة في بعض الأحيان، وصار كله جزء لا يتجزأ منها.

ثانيا : تغيير الثقافة وآلياته :

رغم عمق الثقافة وشدة تأثيرها إلا أنها ليست عصية على التغيير أو إعادة ترتيبها، من حيث الاهتمام والأولوية والتطور الذهني أو العقلي إذا أمكن تكوين اهتمامات وأفكار جديدة لدى الفرد يقتنع بها عبر رسائل واضحة مقنعة، يؤدي فيها الإعلام والدين والمصادر ذات التأثير دوراً في بث رسائل جديدة ومعارف أخرى غير تلك المستقرة في الأذهان، لديها الإقناع الكافي لنقد القديم والاقتناع بعدم جدواه، ومن ثم الاقتناع بأفكار جديدة ملائمة للأوضاع الحالية.

ويتغير اتجاه الفرد إذا زادت ثقافته ونضج وعيه أو تغير مستواه الاجتماعي أو الاقتصادي أو غير جماعته المرجعية، كما يؤثر فيه رأي الأغلبية والمناقشة الهادفة للتغيير.

تحتاج ثقافة التغيير إلى إعمال ملكات العقل وقراءة التحولات المجتمعية قراءة تحليلية نقدية، وهذا هو الطريق إلى تغيير المجتمع. والإيمان بأهمية التغيير هو أحد أهم المحطات التي يتعين التركيز عليها في مواجهة أي ظاهرة يرى المجتمع أنها تهدد مسيرة التنمية وتعوق تقدمها.

ويقف حجر عثرة أمام تطور المجتمع وتحديثه العقلية التي بنيت على أسس من القيم ومعايير الماضي التي يحكم بمقتضاها أفراد المجتمع على ما يجري حولهم من أمور، وقدرة العقول على حساب التكلفة والربح والخسارة من وراء أي قرار يتخذه الفرد في حياته أو تتخذه المجتمعات في سياساتها، وقدرة الأفراد وقوى التغيير على محاكمة القيم والمعايير التي تحكم المجتمع ولم تعد في صالحة، وهناك دور للنخب المثقفة في المجتمع، والتي يؤدي غياب وجودها المؤثر أو خفوت صوتها وعدم قيامها بدور محسوس في إحداث التغيير المطلوب إلى تأخر حدوث هذا التغيير.

إن تغيير ثقافة المجتمع يحتاج إلى جهد مخطط، وبرامج تأخذ المجتمع باتجاه التغيير المراد تحقيقه، تتوجه إلى كل شرائح المجتمع وتصل إلى كل المناطق الجغرافية.

ويعد الدين رافداً رئيسياً من روافد الثقافة، كما يعد القانون أداة للتأكيد عليها أو لرفضها ومحاولة تغييرها، ورغم أن القانون يعد من أهم العناصر التي تستخدم في إحداث التغيير الاجتماعي عن طريق ما لغرسه في النفس من الرقابة الذاتية وعمل الأفضل، وما يحدث من زجر أو منع، أو عن طريق إعادة تشكيل المؤسسات الاجتماعية ومحتوى المفاهيم، إلا أن هذا التأثير يظل مشروطا بمدى تحقيق الانسجام والدمج بين محتوى القاعدة القانونية الملزمة وبين القيم المتمثلة في السلوك، وتظل الأهمية – في النهاية – معلقة على ما يستقر في وجدان المجتمع من تفعيل القانون واحترامه كشرط لازم لحسن سير الحياة الاجتماعية لأعضائه، وتنظيم العلاقات فيما بينهم، وإلا فإن مصير هذا القانون سينتهي إلى التجاهل مهما تسلحت به مواده من جزاءات، وهنا يأتي دور الاستراتيجيات التي تتناول المحتوى الثقافي والمعتقدات والإعلام والدين، بحيث تخلق هذا الوجدان المؤيد والداعم للقانون.

ثالثا : الثقافة وعلاقتها بقضية السكان :

من تحليلات علماء السلوك للخصوبة، يتبين انها تخضع لعدة عوامل منها: العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والديموجرافية، ومنها ما يرتبط بالبيئة، ومنها ماله علاقة بالأوضاع الثقافية والتاريخية. ويتعين الأخذ في الاعتبار بكل هذه العوامل في تناول قضايا السكان.

وبالفعل فإن إستراتيجية السكان للفترة 2002 – 2007 اعتمدت على ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول منها الارتقاء بخدمات الصحة الإنجابية في إطار منظومة شاملة للرعاية الصحية الأساسية، ويتناول المحور الثاني دعم الترابط بين التوجهات السكانية، والتنمية الشاملة، والارتقاء بالمستوى الصحي للأسرة، أما المحور الثالث فهو الذي يتناول تغيير الاتجاه والسلوك لتبني مفهوم الأسرة الصغيرة، وذلك من خلال الإعلام، والخطاب الديني، مستهدفاً أولا شريحة الشباب والمناطق الجغرافية التي تسجل أعلى مستويات الإنجاب، وباستخدام مصادر متعددة لخلق الوعي وتغيير الاتجاه، ومن ثم السلوك من خلال اعتماد مناهج دراسية يتم تدريسها في كليات الطب والتمريض والمدارس الفنية الصحية، وربما أيضا كنشاط يشترك فيه كل طلبة الجامعات بغض النظر عن الأقسام ومراكز تجمعهم من خلال الأندية ومراكز الشباب وشريحة الشباب في الوزارات والهيئات، وقد أضيف محور رابع في إستراتيجية السكان للفترة 2007 – 2012 يتناول "تفعيل نظام المتابعة والتقييم والتقويم".

ومن أهم الموروثات الاجتماعية ذات العلاقة بقضية السكان ما يتناول: قضايا الزواج، والإنجاب، وحجم الأسرة، والصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، وقيمة الطفل، ونوع الطفل، ومسئوليات وواجبات الزوجين، وقيمة المرأة، هذه القضايا وغيرها ترتبط بمنظومة أخرى من القيم التي تصوغ أسلوب التفكير، وسلوك الإنسان في كل جوانب الحياة، وعبر التاريخ أخذت هذه المفاهيم

قوة وصلابة لا يحركها سوى تغيير جذري في المكون المعرفي للفرد مصحوباً بقبول مجتمعي، ومكون معرفي يعيد صياغة الفكر باتجاه خلق منظومة قيم أخرى تقوم على التخطيط كركيزة أساسية لكل قرار يمس أي جانب من هذه الجوانب السابقة.

1- الزواج المبكر والإنجاب المبكر :

ما زالت البيانات المتاحة تعبر عن استمرار ثقافة الزواج المبكر والإنجاب المبكر، وتشير بيانات المباعدة بين الولادات إلى أن 15٪ من الولادات تتم قبل مرور سنتين على إنجاب الطفل السابق (ماجد عثمان، طفلين لكل أسرة، 2008). وتضغط الثقافة على الزواج المبكر تحت دعاوي "سترة البنات، وأن مصيرها الزواج، وأن صغيرة السن أسلس قيادةً".

حيث تنتشر ظاهرة الزواج المبكر في الريف والطبقات الاجتماعية رقيقة الحال والتي تسعى باستمرار إلي التخلص من الفتاة ومسئوليتها بتزويجها كما تعتبر الفتيات عملية الزواج المبكر ميزة تسعى إليها وتسعد بها، حيث درجت عادات الريف خاصة في مجتمعات الوجه القبلي على أن الزواج المبكر (سترة للبنت) وراحة للأسرة. حيث تؤكد الدراسات إلي انخفاض متوسط سن زواج الفتيات خاصة في الريف ليبدأ من (15–16) سنة واعتبار من يتخطى سن العشرين (عانس) وتبدأ الأسر في البحث عن أي فرصة لتزويجها. وهو ما أكدته نتائج المسح الديموجرافي، وهو الأمر الذي يرتبط أيضا بارتفاع معدلات أمية الإناث، وبالتالي التعجيل بزواجهن مبكراً، مما يؤدي إلى العديد من المشكلات الصحية، خاصة في مجال الصحة الإنجابية.

ويعمل على انتشار هذا السلوك ظهور أنماط من الفقر دفعت بقطاعات من فقراء المدن والريف لقبول زواج بناتهن صغيرات السن من مشايخ وعجائز

العرب الخليجيين مقابل حفنة من المال، ورواج ظاهرة السماسرة والوسطاء لهذا النوع من صفقات الزواج، وما ترتب عليها من مآسٍ على هؤلاء الفتيات وعلى أطفالهن بعد الانفصال السريع في أغلب الأحيان.

وتضغط الثقافة على الزوجين من أجل سرعة الإنجاب فور الزواج، ودون تهيئة لمفهوم الصحة الإنجابية، ولا لمفهوم الوالدية المسئولة، ولا للاستعداد النفسي والجسدي لإنجاب طفل سليم، ولا تترك حتى مساحة من الوقت يتضح معها قدرة هذا الزواج على الاستمرار وتحقيق التفاهم والانسجام والاستقرار قبل اتخاذ قرار بإنجاب طفل قد لا تكون العلاقة الزوجية قائمة عند إنجابه، ومن المفاهيم المنتشرة وغير الصحيحة تلك العلاقة بين إثبات الرجولة والخصوبة وبين الإنجاب السريع.

وهناك إجماع دولى على أن التعريف الإجرائي للطفولة بأنها تبدأ من بداية تكوين الجنين (قبل الميلاد) وحتى سن الثامنة عشرة، هذا الإجماع لم يأت من فراغ ولكنه يأتي من الاقتناع الذي يستند إلى أسس علمية لأهمية أن تمتد فترة الرعاية والتأهيل الجسماني والنفسي والاجتماعي للطفل لفترة لا تقل عن ذلك بل قد تزيد، قبل أن يصبح هذا الشخص قادرا على تحمل المسئوليات المختلفة المنوطة به، ويكون قادرا على اتخاذ القرارات ذات التأثير الممتد على حاضره ومستقبله، مثل قرار الزواج.

وهذا ما يتفق تماما مع ما هو معروف من صحيح الدين، فالإسلام برئ من هذه العادة، إذ لم يأت ذكر التبكير بالزواج أو تحديد سن للتبكير بالزواج، ولكن المعيار فيه هو "بلوغ الرشد" أما التبكير بالزواج فهو أمر مرتبط بالعرف والعادات وليس شريعة أو عبادة، وتحتاج العديد من التكليفات المطلوبة من الزوجين إلى بصيرة وتعقل، وامتلاك إرادة الاختيار، وهذا يتطلب أن يتحمل مسئوليته الرشيد المدرك لمعنى ومفاهيم العلاقات التي يتعين توافرها بين

الزوجين، وهي تحتاج إلي سن متأخرة عادة، ولذلك كانت تلك العادة فيها موافقة لمنهج الدين.

2- عدد الأبناء :

ما زالت الثقافة السائدة في المجتمع تحبذ العدد (3) أطفال فما فوق، وغالباً ما يؤيد الأزواج ذلك أيضاً، ولازال الإدراك محدوداً والاقتناع ضعيفا بأهمية الأسرة الصغيرة الحجم، وبصرف النظر عن نوع الطفل (ذكر / أنثى). حيث أشارت العديد من الدراسات والبحوث إلي ارتفاع العدد المفضل للأطفال لدى الأزواج بالقياس بالزوجات. حيث يرغب الأزواج في زيادة عدد الأبناء خاصة الذكور منهم، الأمر الذي ينتشر بقوة في الريف والعشوائيات والمجتمعات ذات الثقافة البسيطة. حيث تشير نتائج العديد من الدراسات الميدانية إلي أن معظم الأسر تعتبر أن الأسر المكونة من ثلاثة أطفال فقط هي أسرة صغيرة الحجم بالفعل .

ومن العوامل التي تدفع إلى الإنجاب الكثير الحرص على الاستمرار فيه حتى يأتي الذكر ليحمي ميراث الأسرة ويحمل اسمها. وفي الأسر الفقيرة ربما يكون تفضيل الذكر مرتبطا بالاعتماد عليه كمصدر للإعالة، والأمثال الشعبية مليئة بما يؤكد على قيمة الابن الذكر، وهي ثقافة قديمة ومستمرة مع اختلاف قوتها ما بين شريحة اجتماعية وأخرى، هذا التفضيل الذي يحرم الطفلة الأنثى منذ أول لحظة في حياتها – وعلى مدى سنوات عمرها – من الامتيازات الكثيرة، والفرص التي يتمتع بها الولد، رغم أن الطفولة تبدأ بالإقرار أنه من حق كل طفل يأتي إلى الحياة أن يكون صحيحاً ومرغوباً فيه ومحبوباً، وأن يحصل على كل حقوقه من العناية والرعاية، وفرص النمو السليم صحياً وعقلياً ونفسياً.

والأمثال الشعبية مليئة بما يؤكد قيمة الطفل الذكر، غير أنه من الأمثال الشعبية أيضا ما يعبر عي قيمة الطفلة الأنثى، ومن الأمثلة الإيجابية عن الطفلة الأنثى: " البنت بسبع حسنات"، و "أبو البنات مرزوق" وغيرها، وفي مقابل هذه الأمثال الإيجابية لإنجاب البنات، هناك أمثال شعبية أخرى تحث على ضرورة إنجاب الذكور، ومثالها: "لما قالوا دي بنية إنهدت الحيطة على، ولما قالوا دا ولد انشد ظهري واستند"، ومن الأمثال الشعبية التي تقلل من قيمة البنت: "يامخلفة البنات ياشايلها الهم للممات"، والأسرة التي لا ترزق بالبنين تكون محط شفقة، فيقول المثل الشعبي "مسكينة اللي ما عندهاش غير بنات"، وفيه مثل أخر يقول "البنت زي دود المش كل الناس تبعد وتهش".

ويؤدي استمرار التأكيد على قيمة الذكر إلي حدوث بعض حالات الطلاق في بعض الأحيان، حيث يعتبر عدم إنجاب الذكر أحد الأسباب وراء الطلاق، ومن الموروثات في هذا الشأن أن الزوجة هي التي تأتي بالذكور أو تأتي بالإناث، بينما يؤكد العلم أن الزوج هو المسئول عن تحديد نوع الجنين وليست الزوجة، وهذا مادل عليه القرآن الكريم في الآية الكريمة : "وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى من نطفة إذا تمنى"، والنطفة هي ماء الرجل.

وتؤثر كثرة الإنجاب على صحة المرأة مما قد يؤدي إلى تدهورها، والإصابة بالأمراض التي تعرض حياتها للخطر، واستمرار تعريف الأنثى وصفاتها بأن من أهمها الإنجاب، يجعلها تستخدم هذه الصفة في التعريف بنفسها، وإصرارها وتأكيدها على هذه الوظيفة والاستمرار فيها.

وتتشكل صورة المرأة عن نفسها في إطار معنى الأنثى المتداول ثقافيا، حيث يلعب الإنجاب دوراً رئيسياً في تحديد هذه الصورة، ولقد عانت المرأة كثيراً – ولا زالت تعاني – من جراء النظر إلى دورها البيولوجي باعتباره الدور الرئيس الذي يعرفها كامرأة، ويحدد أدوارها في الحياة والتزاماتها.

والمشكلة الحقيقية تكمن فيما يترسب في وعي المرأة من أنها كائن مهمته إشباع الرغبات الجنسية للزوج وإنجاب الأطفال، وتعلم أنها لا يجب أن تشكو أو تتذمر، وهذا التصور عن الذات يؤثر على قرارات المرأة الإنجابية بل وعلى كل قرارات حياتها.

ومن الدوافع على الإنجاب عدد كبير أيضا، الاعتقاد بأنه يربط الزوج فلا يتزوج من أخرى، وأن كثرة الأبناء عزوة وأنهم سند للأهل في الكبر.

ومن الموروث الثقافي أن " كل عيل بييجي برزقه "، وأن "ربنا لا يعاند"، وأن كثرة الأبناء بركة، هذه الأمور تستدعي أن يتم مناقشتها على ضوء كم الفقراء وأطفال الشوارع وحجم عمالة الطفل التي هي في الغالب منتج طبيعي للأسر الفقيرة كبيرة الحجم من جانب والمفككة من جانب آخر، كما تحتاج إلى مناقشتها على ضوء المفاهيم الصحيحة للدين حيث تشيع هذه المعتقدات في إطار تصويرها على أنها مؤيدة من الدين، وأن الدين يحث عليها.

رابعاً : الموروث الديني(إسلامياً ومسيحياً) للقضية السكانية :

1- في الدين الإسلامي :

فُطر الإنسان على حب التدين، والبحث عن خالق الكون ومدبر الأمر ومراقب العباد ومحاسِبَهم، وهو الله العلي الكبير، ويسعى الناس دائماً – خصوصاً الملتزمون دينياً منهم– إلى إرضاء الله عز وجل، بإتباع أوامره واجتناب نواهيه.

والدين أهم مصدر ثقافي واجتماعي له خصوصية معينة لأن مصدره الوحي الإلهي وليس البشر، وتتناقله الأجيال عبر الأزمنة والعصور بحيث يؤدي دوراً مهماً في تحديد توجهاتهم ورؤاهم وتصوراتهم، ومن ثم تحديد

سلوكياتهم وأفعالهم، لأن الدين مرتبط ببعض الأمور التعبدية التي تحدد علاقة الإنسان بربه وعلاقة الإنسان بغيره من الناس، وبالتالي ما يعتقده الناس ويتصورونه من توجهات دينية ترضي خالقَهم سوف يسعون إلى فعله وتحقيقه في الحياة، باعتبار ذلك أمرُ مرغوب فيه دينياً ومصدر من مصادر تحصل رضا الله عز وجل.

وقد نظم الدين – خصوصاً الإسلامي – كل جوانب العلاقات الإنسانية من خلال الشريعة الإسلامية، التي تنظم هذه العلاقات وتحدد ما يجوز منها ومالا يجوز، وما يحل منها وما يحرم، سواء في قضايا الزواج والإنجاب أو الطلاق والخلع والإرضاع والميراث والتبني والصحة والمرض والوقاية وغيرها من القضايا العديدة التي للدين فيها رأي وفتوى.

ولكن لا يوجد اتفاق عام موحد بين مختلف الفقهاء وعلماء الدين بشأن تأويل وتفسير الآيات القرآنية، فلا يعلم تأويله إلا الله، قال الله تعالى {هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ }آل عمران7.

كما توجد بعض الأحاديث النبوية الموضوعة أو ضعيفة السند وبالرغم من ذلك تستهوي عقول بعض الناس ويعتبرونها سنداً لأفكارهم ورؤاهم.

ومن بين هذه التصورات الدينية الخطأ لدى بعض الناس: أن كثرة الإنجاب مطلقاً أمر مرغوب فيه دينياً وحث عليه الرسول – صلى الله عليه وسلم – وكثيراً ما يستدل في هذا السياق بقول مشهور منسوب إليه صلى الله عليه

وسلم باعتباره حديثاً نبوياً شريفاً، والذي نصه " تناكحوا تناسلوا تكاثروا فإني مباهٍ بكم الأمم يوم القيامة " وقد ورد هذا الأثر في بعض الكتب غير الصحاح، وفندته العديد من الكتب والمصادر الموثوق بها، فضلاً عن عدم وجوده بأي من صحيح البخاري أو صحيح مسلم، وقد عدَّه "السخاوي" كقول اشتهر على الألسنة، وذكره "الملا على القاري" بأنه من الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (الشبكة الإسلامية).

ولا أدري كيف يروج هؤلاء لهذا القول منسوباً إلى المصطفى – صلى الله عليه وسلم –معتبرين أن الكثرة في العدد quantity بصرف النظر عن أن الجودة والإنتاج والأداء والإتقان quality مصدر من مصادر التباهي والتفاخر، وفي سيرته – صلى الله عليه وسلم – الكثير والكثير من الأدلة على انتصاره في غزوات وتحقيق فتوحات بقلة قليلة من المؤمنين المخلصين على كثرة هائلة من المشركين المتخاذلين، بل إن الله تعالى أراد بالمسلمين الهزيمة في غزوة حنين لاغترارهم بكثرة عددهم ونص على ذلك في القرآن الكريم في سورة التوبة {لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ} التوبة25.

فالعبرة ليست بكثرة العدد وإنما بما ينجزه ويقدمه الأفراد لأنفسهم ولغيرهم وللبشرية جميعاً.

ودعونا نجري مقارنة منطقية بسيطة وسريعة من واقعنا المعاش: أيهما أفضل وأكثر سعادة وراحة:

- إبراهيم عبد الله (اسم افتراضي) الموظف البسيط الذي أنجب ولداً وبنتاً، الولد تخرج في كلية الهندسة والبنت تدرس الإعلام ركَّز في تربيتهما وتوفير حاجياتهما واجتهد في توجيههما ورعايتهما، فارتاح وأراح وأفاد مجتمعه وبلده بعنصرين فاعلين في خدمة المجتمع. أم..

- محمد عبد المتعال النحاس (اسم افتراضي) الموظف البسيط الذي أنجب خمسة أولاد وبنات متعثرين في دراساتهم ولا يجدون ما يسترهم في العيش بين الناس، أو يقتاتونه ويسد رمقهم، وتعرُّض الفتيات منهم للانحراف والاغتصاب وربما التشرد والتسول لصعوبة مراقبتهم ومتابعتهم بسبب كثرتهم، معللين ذلك بأن الرزاق هو الله، وأن الولد يأتي معه رزقه.

من قال بأن الرزاق ليس هو الله تعالى، الرزاق فعلاً هو الله تعالى، لكن الأخذ بالأسباب أمر ديني هام، ومبدأ نبوى شريف، وتنص القاعدة الشرعية في التوحيد بأن "الأخذ بالأسباب لا يتنافي مع كمال التوحيد"، فقد قال الله تعالى لمريم وهي في نفاسها {وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً } مريم 25، فهل يقوى الفتيُّ من البشر وليست مريم الضعيفة على هز جذع النخلة؟، ولكن الله طلب منها ذلك لنتعلم الأخذ بالأسباب ثم يتولى المولى عز وجل تدبير النتيجة، وقال النبي صلى الله على وسلم للأعرابي عندما سأله عن الناقة التي أراد أن يتركها متوكلاً على الله " أعقلها.. وتوكل ".

وقد حرص المولى – عز وجل – على ضمان مستقبل الأبناء بعد وفاة الآباء، وليس مجرد الإنجاب وترك الكثرة من الأبناء بحجة أن رزقهم على الله دون التفكير في مستقبلهم وتهيئة مصادر رزق كافية لهم، وإلا فعدم الإنجاب يكون أفضل خصوصاً مع تقدم العمر خوفاً على الذرية الضعيفة التي ينجبها الأبوان ثم يتركونها. قال الله عز وجل: {وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُواْ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللّهَ وَلْيَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيداً }النساء9.

وقد نصح النبي – صلى الله عليه وسلم – أحد أصحابه وهو يستفتيه عندما زاره في مرضه فقال: يا رسول الله! إن لي مالاً كثيراً وليس يرثني إلا ابنتي، أ فأتصدق بالثلثين؟ قال: لا، قال: فبالشطر؟ قال: لا، قال: فبالثلث؟ قال:

الثلث، والثلث كثير، إنك أن تترك ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس"(شرح سنن أبي داود، 336 بالشبكة الإسلامية).

ويؤكد د. حمدي زقزقوق على مبادئ الوالدية المسئولة مستشهداً بالحديث السابق "إنك إن تترك ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس". ويؤكد هذا المعنى المتعلق بأهمية الكيف فضيلة الشيخ سيد طنطاوي الذي يرى أن الكثرة الصالحة المنتجة القوية مرحبا بها، أما الكثرة الهزيلة الضعيفة فالقلة خير منها. وأن الكثرة المشار إليها سابقاً لا يمكن أن تكون هي الكثرة العددية غير الفاعلة التي هي مثل "غثاء السيل"، (تنظيم الأسرة في الإسلام، 2005).

إن الدين – أي دين – وبخاصة الدين الإسلامي يأمرنا أن نتفكر ونتدبر ونعقل في كل الأمور الحياتية والدنيوية والمعيشية قبل أن نفعل ونسلك، ولا يجب بأي حال إغلاق عقولنا على أفكار معينة خصوصاً إذا كانت خطأ أو مغلوطة، دون أن نفكر فيها ونعمل فيها عقولنا، والأمر المتعلق بالإنجاب جد خطير..فمواردنا تتآكل والتنمية في بلادنا تتعثر، بسبب كثير من عدم الفهم الصحيح للدين، وكأننا نتحدى أنفسنا ولا نريد لهذا البلد أن يتحرك ويتقدم للأمام، لأن كثيراً منا يجتزئ من الأوامر الدينية والآيات القرآنية ما يستهويه ولا يأخذ الدين ككل، فأين الآيات والأحاديث النبوية التي تحض على العمل بل والعمل بإتقان في سلوكنا وحياتنا؟.

يقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – في الحديث الشريف : " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"

لقد ورد لفظ العمل في القرآن الكريم 274 مرة ولفظ صنع 17 مرة ولفظ زرع 10 مرات، فبلادنا في حاجة ماسة للعمل والإنتاج لتوفير حياة كريمة

لأبنائنا وهم قلة في العدد، أفضل من أن نتكاسل ونتخاذل ونتركهم كثرة ضعيفة بلا مأوى ولا طعام يتكففون غيرهم من الناس.

وتعبر الإدارة العامة لبحوث الدعوة في وزارة الأوقاف عن الآثار البيئة التي يمكن أن تترتب على كثرة عدد الأبناء بما مفاده : "أن كثرة الأولاد لا تؤدي في كل حال إلى قوة في العلاقة الزوجية، بل ربما كانت سبباً في قلق الرجل وحيرته وكثرة متاعبه إذا قلت موارده ولم تكن وافية بنفقات أسرته"، (نادية حليم وآخرون، الحقوق الإنجابية، دليل مرجعي، 2008). وهذا خير رد على دعاة من يقولون للمرأة : "أربطية بالعيال" حتى لا يتركك إلى أخرى، ويقول المثل الشعبي هنا : " إغلبيه بالعيال يغلبك بالمال "، وكثرة متاعب الزوج وحيرته لا يمكن أن تشكل مناخا صحيحا لاستمرار الأسرة وهذا عكس ما تفيده تلك الأمثال.

2- في الدين المسيحي :

ويكاد موقف المسيحية يتفق من القضية السكانية مع موقف الإسلام، حيث تهتم المسيحية بصورة عامة بالسلامة والصحة الجسدية. ويؤكد الكتاب المقدس على أهمية الصحة باعتبارها هبة من الله وعلينا أن نحافظ عليها، يقول الكتاب المقدس في (أفسس 5:29) : "فإنه لم يبغض أحد جسده قط، بل يقوته ويربيه".

ويقود الكتاب المقدس فكر المسيحيين لكي يروا أن المسيحية هي اتجاه كامل للحياة. (في سفر يوحنا 10/10) : "لقد أتيت لتكون لهم حياة، وليكون لهم أفضل".

وفي سفر (أشعياء 13/5) تشديد على أهمية المعرفة، حيث تقول الآية : "هلك شعبي لعدم المعرفة"، وتقود المعرفة إلى الاستنارة العقلية والوعي

والإدراك الذي يساعد على سلامة الاختيار. ويعلمً الكتاب المقدس حرية الاختيار، فيقول في (كورنثوس الأولى 6:12): "كل الأشياء تحل لي لكن ليس كل الأشياء توافق، كل الأشياء تحل لي لكن لا يتسلط علىً شئ".

وفيما يتعلق بتنظيم الأسرة تحديداً فليست هناك فتوى معلنة تعبر عن رأي الكنيسة بطريقة رسمية، ولكن هناك من الندوات والمؤتمرات والكتب ما تناول هذا الموضوع بكل وضوح،وهذا في مجمله داعم ومؤيد تماماً لتنظيم الأسرة.

ويعتمد تنظيم الأسرة مبدأ أساسيا وهو التخطيط، ومن آيات الكتاب المقدس ما يحث على ذلك المفهوم، بل واعتباره الأساس الذي ترتكز عليه كل القرارات المهمة في حياة الإنسان.

في (كورنثوس الأولى 14: 40)، وفي (لوقا 14: 28): "من منكم إذا أراد أن يبني برجاً ألا يجلس أولا ويحسب حساب النفقة هل عنده ما يلزم لكماله"، وإذا كانت هذه هي القاعدة فيما يتعلق بالمسائل المادية، فكم يكون الحال إذا كان الأمر متعلقاً باتخاذ قرار الإنجاب لأن أثمن شئ في الحياة الإنسان.

وتوضح النصوص الكتابية أن الأولاد عطية من عند الله، وأن الوالدين مسئولان عنهم مسئولية كاملة سيعطون عنها حسابا في يوم الدين، يقول الكتاب في (سفر الأمثال 10:10): "الابن الحكيم يسر أباه، والابن الجاهل حزن أمه"، ويقول الكتاب : "ها أنا والأولاد الذين أعطيتني".

وتعود الأنشطة السكانية في مجال تنظيم الأسرة إلى السبعينيات، سواء كان ذلك من جانب لجنة الأسرة في أسقفية الخدمات، أو من جانب الكنسية الإنجيلية، والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، إضافة إلى

المستوصفات التابعة للكنائس وهي جميعا تهتم بنشر الوعي وتقديم الوسائل للمترددات وإقامة الندوات انطلاقا من المفهوم المسيحي : "للوالدية المسئولة".

خامسا : تنظيم الأسرة والتواكل وعدم التخطيط :

ما زالت الثقافة تروج للتواكل وعدم التخطيط، ويعني تنظيم الأسرة تخطيط مستقبلها، والمساعدة للحصول على صحة ورفاهية الأمهات والأطفال، وتقليل خطر المرض، وهو يعني التخطيط للتوقيت المناسب للإنجاب وتحديد عدد الأطفال، والفترة الزمنية بين كل طفل وآخر، كما يشمل مساعدة بعض حالات المصابين بالعقم لتمكينهم من الإنجاب.

ويتعين أن تكون رفاهية الأطفال هي الدافع الرئيسي وراء قرارات تنظيم الأسرة، ومن ثم فهو قرار مشترك بين الزوجين، لا يتصرف فيه أو يصدره طرف واحد على الإطلاق، كما لا يسمح بأطراف أخرى أن تكون صاحبة قرار في هذا الشأن مهما كانت، هذا ويلاحظ أن دور المرأة التقليدي يمنحها قدراً من القوة أقل بكثير مما يمنحه للرجل، بينما يحَملها من أمور الصحة الإنجابية قدراً من المسئولية أكبر بكثير مما يحَمله للرجل.

ويظن أغلب الرجال أن أمور الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة هي من اختصاص المرأة، وتجدر الإشارة إلى أن التاريخ يقول إن الرجال هم الذين استخدموا وسيلة العزل في معظم الأحيان، والآن يلقي معظم الرجال بمسئولية تنظيم الأسرة واستخدام الوسائل المؤدية لذلك على النساء، بغض النظر عما إذا كن مهيئين صحياً لذلك أم أن لهذا ضررا عليهن، ولا يزال دور الزوج في تنظيم الأسرة هامشيا كما ظل تحمل الزوج المسئولية والمشاركة الفعلية في أعباء الأسرة ورعاية الأبناء في أدنى مستوياته.

وإذا كان وراء العديد من حالات الإجهاض حمل غير مرغوب فيه، فإن تدبير وسائل تنظيم الأسرة تصبح من الأمور الملحة حتى تستطيع الأسر أن تخطط لحياتها دون اللجوء إلى الإجهاض.

ويشكل الفحص الطبي قبل الزواج مطلباً أساسياً لعقد الزواج، غير أن ذلك غير مفعل حتى الآن رغم أهمية هذا الفحص وما يوفره من ضمانات للحصول على أطفال أصحاء مستقبلاً، وعلاقات زواجيه سليمة وآمنه، والكشف عن الأمراض المزمنة المعدية وغير المعدية، وأهمية الاكتشاف المبكر لضمان سرعة العلاج، وحماية الطرف الآخر من الإصابة بها وتجنب تأثيرها على الأبناء، وبصفة عامة فإن الخطوة الأولى في طريق الصحة الإنجابية للأطفال تقتضي التأكيد على هذا الفحص قبل الزواج لكل من كان مقدما على الزواج.

وعن موقف الدين باتجاه مسألة تنظيم الأسرة فهو يرى أنها من المسائل التي تختلف فيها الأحكام باختلاف ظروف كل أسرة في كل دولة باختلاف إمكانياتها، "وحيث توجد المصلحة فثم شرع الله"، وينسحب معنى الحديث القائل : "أنتم أعلم بشئون دنياكم"، على كل شيء يتعلق بأمور الدنيا مما يخضع للعلم والخبرة والمصالح العامة والتجارب الطويلة التي أثبتت صحتها.

وبناء على ما سبق لا يوجد مبرر للتذرع بمعارضة الدين لتنظيم الأسرة، ولا مبرر لإنجاب أطفال ليس لدينا القدرة على إعالتهم. ويحتاج إنجاب أي طفل إلى دراسة الإمكانيات والصلاحيات التي تسمح بقرار الإنجاب، لأن إنجاب طفل ليس هدفاً مطلقاً بل المهم أن يتم التخطيط لوجوده، والتأكد من وجود كل الظروف التي تحفظه سليما وصحيحاً.

سادساً : مكانة المرأة وقضية السكان :

من الأمور ذات العلاقة المباشرة بقضايا السكان موضوع مكانة المرأة ودورها في المجتمع المصري، هذه المكانة التي يحددها موقف المرأة من التعليم والعمل، والمشاركة في الحياة العامة والسياسية، وامتلاك الموارد والأصول الرأسمالية، هذه المجالات تتأثر بصورة شديدة بالتراث الثقافي الذي يصوغ في النهاية رؤية المرأة للذات والأدوار، ورؤية المجتمع للمرأة وأدوارها وقدراتها.

ورغم ما حدث من تطور على أوضاع المرأة في مجالات التعليم، وإلى حد ما في مجالات العمل، إلا أن ذلك لم يغير كثيراً من نظرة المجتمع إلى المرأة التي تحصرها في أغلب الأحيان في دورها التقليدي الذي يرتبط بالزواج والإنجاب، وتنسحب السلطات والصلاحيات الكبيرة التي منحتها الثقافة السائدة للرجل على ما يمس مصالح الزوجة وصحتها. ولا زالت سلطة المرأة محدودة فيما يتعلق بتنظيم صحتها الإنجابية، وقدرتها على اتخاذ قرارات في هذا الشأن نظراً لأن من يملك القرار هو الزوج – في أغلب الأحيان – لاسيما في الريف، وربما أسرة الزوج أيضا.

تحكم الثقافة على المرأة أن تظل تابعة اقتصاديا بادعاء التعارض بين بناء حياتها العملية وبين أداء جيد لدورها كزوجة وأم، بينما يحتاج دعم دورها في العمل ودورها في الأسرة أن يعاد توزيع المسئوليات بين الرجل والمرأة داخل الأسرة وخارجها، وأن يحدث تغيير فعلي في الوضع الاقتصادي للمرأة ينقلها من شريحة أفقر الفقراء إلى حيث يمكنها مواجهة الحياة، لاسيما إذا غاب عنها أو عن الأبناء نموذج المسئول والمنفق على الأسرة، يتعين على المرأة أن تبني لحياتها دعائم من الاستقلال المادي الذي يحميها من غوائل الزمن، مع ضمان الحق في التوفيق بين واجباتها في الأسرة والمجتمع.

من أهم الحلول لمشكلة النمو المتسارع للسكان في مصر تغيير وضع المرأة المصرية، لوحظ أن الفتاة التي تسربت من التعليم أحرص على الزواج والإنجاب المبكر حيث لا يوجد لديها اهتمامات أخرى تنشغل بها، وطالما أن وظيفتها الأساسية هي الإنجاب فستظل تؤدي هذا الدور على قدر ما تستطيع. ولا ترتبط الصحة الإنجابية بكم وكيف الخدمات فقط بل بالوعي والقدرة على طلب الخدمة والتمتع بها، وهي جميعا قرارات ترتبط بواقع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وما يترتب على هذا الواقع من علاقات وتفاعلات وما يمنحه لها من صلاحيات وقدرات وقرارات.

ويجب تشجيع المرأة على العمل، وعلى أن يكون لها اهتمامات اجتماعية، يساعدها على استغلال طاقتها بشكل أكثر نفعاً للمجتمع، كما يجعلها في وضع أفضل لاتخاذ قرار تحديد عدد أفراد أسرتها بما يعود بالخير على الأبناء وعلى الوالدين.

ومن أهم الأفكار التي يتعين أن تشملها محاولات تصحيح الفكر ما يلي:

- أن قرار الإنجاب هو مسئولية الرجل وحده.
- أن المرأة لا تصلح لكل الأعمال.
- وأن المرأة خلقت للبيت والإنجاب.
- وأن تفكك الأسرة وانحراف الأبناء يعود إلى عمل المرأة خارج المنزل.
- في ظل البطالة فإن الأحق بفرص العمل المتاحة هو الرجل وليس المرأة.
- من وسائل تنظيم الأسرة ما يؤدي إلى العقم أو الإصابة بالأمراض.
- أن العدد الكبير من الأطفال بركة.
- أن المرأة هي المسئولة عن تنظيم الأسرة.

- أن المرأة هي المسئولة عن نوع الجنين.

ويعد هذا من القضايا الفكرية التي تعوق إحراز تقدم على صعيد حل مشكلة الإنجاب المنفلت، والزيادة السكانية غير المنضبطة، الأمر الذي يتبلور بوضوح أيضا إذا ما نظرنا إلي تلك القضايا من خلال منظور النوع الإجتماعي (الجندر) حيث يتم التعامل في إطارها مع النوع علي أساس اجتماعي حيث تختلف النظرة الاجتماعية علي حسب النوع، بل والتربية والعادات والتقاليد. فيكون هناك ارتباط بين النوع وأسلوب التربية والتنشئة والتعامل بل والحقوق أيضا، حيث يميز دائما الذكر من حيث التغذية والتعليم والعمل والمعاملة، وفرص العمل ودخول المدارس، حيث يحدد النوع الإجتماعي هنا الحقوق والواجبات والأدوار، فيحصر المرأة دائما في دورها كأنثى للحمل والإنجاب وتربية الأطفال والرعاية والخدمة المنزلية، فيربيها وينشئها اجتماعيا ويغرس فيها تلك المفاهيم. أما الرجل فله كل الصلاحيات في العمل والحياة والتعليم والمعاملة ... وغيرها. ومن هنا نجد في إطار مفهوم (الجندر) يتم التمييز بين الذكر والأنثى اجتماعيا في إطار ثقافة ومفاهيم وأساليب تربية تعلي من شأن الرجل وتبيح له كافة الامتيازات والأدوار وتحصر المرأة في أدوار محددة، الأمر الذي يعلي دائما من الرغبة في إنجاب الذكور، بل واستمرار الإنجاب إلي أن يأتي الذكر، بل وقد يتزوج الزوج بأخرى بحثا عن إنجاب الذكر .

وأخيرا :

فإن تعديل ثقافة المجتمع باتجاه مفاهيم الأسرة والمرأة والإنجاب، هي المدخل الأهم والأكثر فاعلية في مواجهة قضية السكان في مصر، ومن الجهود المهمة لإنشاء مفاهيم جديدة مراجعة المفاهيم غير الصحيحة ذات الصلة بالدين والأعراف والمفاهيم الثقافية، والتعرف على المبادئ الرئيسية التي تنص على العدل والمساواة، وترفض التفسيرات التأويلية التي تؤكد دونية

المرأة، وترسخ الممارسات غير الصحيحة بزعم أنها أوامر دينية، هذه جزئية عامة وضرورية حتى تعتدل الموازين وتتغير العلاقات.

وبصورة عامة فإن نجاح أي نشاط يبذل في مجال تناول قضايا الشباب وتنظيم الأسرة والسكان – سواء كان مادة تدرس أو تدريبا أو تثقيفا وتوعية – يعتمد على الأساليب المستخدمة في توصيل المعلومة واستثارة الاهتمام والحث على التفكير في القضية بطريقة تحليلية واعية، ومناقشات حرة مستفيضة، وحوارات تفاعلية بين المتحدث والجمهور. وتتعدد الأساليب التي يمكن استخدامها مثل: استخدام الوسائل السمعية والبصرية، والشهادات الحية، والقصص التي ترتبط بالمجتمع المحلي لتكون قريبة من النفوس، والحفلات، والرحلات، والمعارض، والأفلام، وتمثيل الأدوار، والصور، والملصقات، والأشرطة، ومسرح العرائس، والأغاني، والكتيبات، والمهرجانات، وغيرها، والقضية تستحق مثل هذا الاهتمام وأكثر منه، لأنها تتعلق بالحياة الكريمة للمجتمع الذي نعيش فيه.

والله الموفق،،،

قائمة المراجع :

1- القرآن الكريم.

2- الكتاب المقدس.

3- صحيح البخاري.

4- الشبكة الإسلامية islamweb.net.

5- المجلس القومى لحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وزارة الصحة والسكان، الحقوق الإنجابية، دليل مرجعى، القاهرة، 2008.

6- صندوق الأمم المتحدة للسكان 2008، حالة سكان العالم، التوصل إلى أرضية مشتركة : الثقافة والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، نيويورك، 2009.

7- ماجد عثمان، طفلين لكل أسرة فرصة حياة أفضل، من أوراق المؤتمر القوي للسكان، 2008.

8- نادية حليم سليمان، الحقوق الإنجابية دليل مرجعي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2008.

9- وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، تنظيم الأسرة في الإسلام، العدد 124، 2005.

مشروع دمج
القضية السكانية واستراتيجياتها
في المنظومة التعليمية بالجامعات المصرية

الأهداف

- تعزيز وزيادة الوعي لدى طلاب الجامعات حول المشكلات السكانية في مصر والإستراتيجية القومية للسكان باعتبارهم أباء وأمهات الغد.
- توثيق التعاون مع القاعدة الشبابية من أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية المختلفة بهدف تطوير وتنمية قدراتهم حتى يصبحوا خبراء المستقبل في الشئون السكانية.
- تقييم الحاجة إلى دمج الموضوعات السكانية ضمن المناهج الدراسية بالجامعات المختلفة.
- تحديد الأسلوب الأمثل لدمج المواد السكانية ضمن المناهج الدراسية بالجامعات المصرية.

الهيئات المشاركة :

– المجلس الأعلى للجامعات – المجلس القومي للسكان
– جمعية الديموجرافيين المصريين – صندوق الأمم المتحدة للسكان

صدر عن سلسلة أوراق
شباب الجامعات والقضية السكانية

1- سكان مصر (التطورات – الأبعاد – التداعيات)
2- الموروثات الثقافية والمشكلة السكانية
3- الإنجاب بين حق الأسرة وحق المجتمع
4- الشباب وقضايا السكان
5- تجارب دولية ناجحة في مواجهة المشكلة السكانية

للاستعلام :

الأمانة الفنية للمشروع
2 ش الورد شقة 3 متفرع من شارع التحرير – الدقي – جيزة
ت / ف : 37615947
بريد الكتروني :uspp1@mailer.eun.eg
الموقع على الشبكة : www.uspp.org.eg